

«المونيتور»: السعوديون يسددون فواتير فشل الماضي وطموح المستقبل



قال موقع «المونيتور» الأمريكي، إن بعض المواطنين السعوديين قلقين من المناصب الكبيرة التي يتولاها الأمير «محمد بن سلمان»، ولـيـ ولـيـ العـهـدـ السـعـودـيـ، ويـشعـرونـ بـأـنـهـمـ سـيـتـحـمـلـونـ رـغـمـاـ عـنـهـمـ فـوـاتـيرـ فـشـلـ الـماـضـيـ وـطـمـوحـ الـمـسـتـقـبـلـ.

وأشار الكاتب السعودي «إبراهيم الهطلاني»، في مقال كتبه بالموقع: أن الخسائر التي تكبدتها الاقتصاد السعودية خلال الأشهر الأخيرة بفعل انخفاض سعر النفط ، ولـلاـتـقلـيلـ منـ حـجمـ العـجزـ المتـوقـعـ فيـ مـيزـانـيـةـ عامـ 2016ـ ليـصلـ إـلـىـ 326ـ مليـارـ ريالـ (87ـ مليـارـ دـولـارـ).

ومن هذه الإجراءات، وفق الكاتب، سحب 244 مليار ريال (65 مليار دولار) من الاحتياطي العام خلال النصف الأول من عام 2015، إضافة إلى استدانة الحكومة السعودية مبلغ 20 مليار ريال (5.33 مليار دولار) من الداخل في

آب/أغسطس من عام 2015 عن طريق إصدار سندات خزينة لعدد من المؤسسات السيادية العامة والمصارف التجارية المحلية، علاوة على بعض الإجراءات التقشفية الأخرى.

وأضاف الكاتب، «حاول محمد بن سلمان في حوار مع مجلة إيكونوميست في 4 يناير/كانون الثاني الحالي من خلال إجابة عن السؤال الأول في شأن إعدام الذّمر دون تسميته، تأكيد توافر كلّ الحقوق القضائية التي سبقت تنفيذ حكم إعدامه وسلامة الأحكام ومساواتها لكلّ المحكومين، كما نفى وجود أي ضرائب، ماعدا ضريبة القيمة المضافة، وحدّدها بنسبة 5%， وستفرض على الأكسسوارات والمشروبات الغازية والسجائر».

وعرج الكاتب إلى رد ولي العهد السعودي، على سؤال لمجلة «إيكونوميست» في الحوار السابق، هل تستطيع أن تفرض هذا النوع من الضرائب في المملكة العربية السعودية من دون زيادة في التمثيل (الشعب في السلطة)؟، حيث قال: «هذا الأمر ليس لهما علاقة ببعضهما، فهذا ليس قراراً من الحكومة ضدّ الشعب. هذا قرار السعودية، بحكومة تمثل الشعب، وقبل اتخاذ أي قرار للإصلاح، تقوم بالعديد من ورش العمل التي تمثل العديد من الناس».

وبحسب الكاتب فإنه «من غير الواضح في إجابة بن سلمان إن كان يقصد من عدم وجود علاقة بين الضريبة ومشاركة الشعب في السلطة أنّ أصحاب القرار في الأسرة الحاكمة، وهما الملك ووليّاً عهده سيسمحون للشعب بمشاركة تمثيلهم السلطة أم لا، إلاّ أنّ حديثه عن الاستعانت بورش عمل في عملية إصلاح دولة بحجم المملكة العربية السعودية وأهميتها وتجاهل المجالس البلدية المنتخبة ومجلس الشورى، فضلاً عن وجود برلمان منتخب لا تبعث على التفاؤل ولا الاطمئنان إلى مستقبل المملكة العربية السعودية، لأن الإشارة واضحة على أن أحفاد المؤسس الملك عبدالعزيز آل سعود يفكرون بنفس منطق آبائهم في الاستفراد بالقرار، السعوديون لم يعرفوا أين ذهبوا أموالهم في السابق، ولن يعرفوا أين ستذهب، كل ما يعلمونه أنهم سيدفعون الكثير».